المؤشر السعري
7368,8
بتغير قدره
125ـ

فيصل العيار ومسعود حيات عضوين جديدين لمجلس إدارة «برقان»

فيصل العيار

مسعود حيات

منى الدغيمي

انتخبت الجمعية العمومية العادية لبنك برقان امس كلا من فيصل العيار ومسعود حيات كعضوين جديدين لمجلس ادارة البنك لشغل المقعدين المضافين وذلك بموجب التعديل الذي تم اجراؤه على النظام الاساسي، وتمت عملية انتخاب العضوين بنسبة حضور 67,7٪. وتجدر الاشارة الى انه سبق ان وافقت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 30 يوليو 2008 على اضافة عضوين للمجلس.

البورصة مازالت تدرس تهمة التحايل المتعمد لبعض التسويات

إدارة السوق تعيد «التسويات» من جديد ووضع قائمة خاصة للمتداولين المتجاوزين

القرار أجاز لشركات الوساطة إعادة بيع الأسهم المشتراة لسداد المستحقات بعد انقضاء المواعيد المحددة للسداد

محمود فاروق

كشف مدير إدارة سوق الكويت للأوراق المالية صالح الفلاح عن القرار رقم 3 لسنة 2009 المتعلق بمتابعة تنفيذ وتسوية الالتزامات المترتبة على التداول بسوق الكويت للأوراق المالية الذي تضمن 9 مواد بناء على قرار لجنة السوق في اجتماعها الأخير وتوصيات تقرير لجنة اللوائح والنظم القانونية تضمن:

ملكيات المتعاملين

التشدد والتأكيد على شركات الوساطة المقيدة في سوق الكويت للأوراق المالية من ملكية المتعاملين للأوراق المالية التي يرغبون في بيعها ومن قدرتهم على الوفاء بثمن الاوراق المالية التي يطلبون شراءها، ولهذه الشركات أن تمتنع عن تنفيذ الأوامر التي تصدر إليها من متعاملين لا تستطيع التأكد من ملكيتهم أو قدرتهم على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها.

تغطية الالتزامات

أما المادة الثانية، فقد ألزمت المتعاملين بتغطية الالتزامات المترتبة على الصفقات التي تتم لحسابهم من يوم الأحد الى يوم الاربعاء في موعد لا يتجاوز الساعة الحادية عشرة صباح اليوم العمل التالي. اما الصفقات التي تتم يوم الخميس فإن على المتعاملين تغطية التزاماتهم المترتبة عليها في موعد لا يتجاوز الساعة الواحدة والنصف ظهر اليوم ذاته على ان تسري غرامات التأخير على المتعاملين الذين يتخلفون عن سداد التزاماتهم في هذه المواعيد.

نظام الضمان

وأجازت المادة الثالثة لشركات الوساطة اعادة بيع الاسهم المشتراة أو شراء أسهم بدلا من الاسهم المبيعة لسداد مستحقات غرفة التقاص ونظام ضمان عمليات الوساطة بعد انقضاء المواعيد المحددة في المادة السابقة، ويتعين على شركات الوساطة ان تقوم بإعادة بيع الاسهم المشتراة أو شراء أسهم بدلا من الاسهم المبيعة إذا لم يقم المتعاملون بتغطية مراكزهم وتسوية حساباتهم لدى غرفة التقاص قبل بداية فترة التداول التالية للمواعيد المحددة في المادة السابقة.

التزامات المدينين

وجاءت المادة الرابعة بعدم

صالح الفلاح

فالح الرقبة

الإجازة لشركات الوساطة بتنفيذ الأوامر الصادرة من اصحاب الحسابات المدينة إلا إذا قاموا بالوفاء بما عليهم من التزامات.

حسابات المدينة

أما المادة الخامسة فقد نصت على أن يقوم نظام ضمان عمليات الوساطة بتغطية الحسابات المدينة لحين سداد هذه الالتزامات من قبل العميل أو وسيطه، وتؤول فروقات الأسعار وغرامات التأخير إلى نظام ضمان عمليات الوساطة.

وذكرت المادة السادسة انه اذا أخل العميل سواء كان شخصا اعتباريا او فردا ـ يتعامل لحسابه او حساب أولاده القصر او لحساب مؤسساته الفردية ـ بالتزاماته فإن اسمه يقيد في قائمة خاصة تعد لهذا الغرض، فإذا تكرر منه ذلك فإن هذه الحسابات تقيد في قائمة اخرى يحظر على من يرد اسمه بها التعامل في السوق وفقا للإجراءات العادية.

وحول الحسابات والالتزامات المالية نصت المادة 7 على عدم إجازة قبول أوامر بيع أو شراء على حسابات تداول المشار اليهم في المادة 6 الا اذا كان في رصيدهم النقدي لدى غرفة التقاص ما يغطي صفقات الشراء التي يرغبون في إبرامها او كان في رصيدهم من الأوراق المالية ما يغطي صفقات البيع التي يرغبون في إبرامها، ولغرض تنفيذ هذه المادة تقوم الإدارة المعنية بالسوق بالتعميم على شركات الوساطة العاملة بالسوق بأرقام حسابات التداول المشار إليها وأسماء أصحابها.

تسجيل المعاملات

ونصت المادة الثامنة على ان تسجل المعاملات التي لم يتم الوفاء بالالتزامات المترتبة على اطرافها في حساب خاص يكون للوسيط الذي تمت من خلاله الصفقة حق التصرف فيه بموافقة ادارة السوق خطيا.

وألغت المادة التاسعة قرار مدير السوق رقم 1 لسنة 2004 بشأن متابعة تنفيذ وتسوية الالتزامات المترتبة على التداول بسوق الكويت للاوراق المالية ويعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى القطاعات والإدارات المختصة تنفيذه.

ومن جانب آخر، أفاد مصدر مسؤول لـ «الأنباء» بان قرار عودة متابعة تنفيذ وتسوية التزامات التداول جاء بعد تكليف مدير عام البورصة صالح الفلاح بتكليف نائبه فالح الرقبة لتولي ملف التسويات بشكل كامل، لافتا الى ان الرقبة تولي النظر في التسويات المشكوك فيها خلال الفترة الماضية، وذلك لاتخاذ التدابير القانونية في حال ثبوت تهمة التحايل المتعمد للتسويات وشددت المصادر على ان البورصة ستعاقب المخالفين بعد إجراءات متدرجة للعقاب تبدأ من التنبيه وترتفع الى الإحالة الى لجنة التأديب لتصل في النهاية الى الإيقاف أو الشطب النهائي من قائمة الوسطاء.

وذكرت المصادر ان ادارة البورصة ستصدر تعميما خلال الاسبوع المقبل لشركات الوساطة بشأن توحيد وسيلة التأكد من الأرصدة النقدية للعملاء وأرصدة الأسهم لدى العميل، وذلك بالتنسيق مع الشركة الكويتية للمقاصة.

تجدر الإشارة الى ان القرار جاء متلاحقا مع اجتماع الوسطاء اليوم مع ادارة البورصة حيث سيتم استعراض القرار على الوسطاء ومناقشتهم سبل تطبيقه في السوق خلال الفترة المقبلة.

ممثلو 8 شركات للوساطة يطالبون إدارة البورصة اليوم بإعادة النظر في مواد قرار التسويات

محمود فاروق

اجتمع ممثلو 8 شركات للوساطة المالية امس بشأن قضية التسويات ولوضع الأطر التي ستتم مناقشتها اليوم مع ادارة سوق الكويت للاوراق المالية.

وكشفت مصادر ذات صلة بالبورصة لـ «الأنباء» عن المطالبات التي سيرفعها الوسطاء الى ادارة السوق اليوم تضمنت ضرورة إبلاغهم بجدول اعمال الاجتماع قبل انعقاده والنظر في عملية الربط بين شركات الوساطة والمقاصة لمعرفة أرصدة العملاء سواء المتعلقة بالرصيد النقدي او الأسهم التي لديهم فضلا عن قضية التعهدات والتقادم والحسابات المالية المتعلقة بالتزامات العملاء. واستغربت المصادر من دعوة إدارة البورصة لانعقاد اجتماع خاص بشأن التسويات في حين اصدرت قرار التسويات خلال اجتماعهم التنسيقي امس، وتساءلت المصادر: لماذا تدعونا ادارة البورصة وهي بالأساس أنهت القضية دون اللجوء إلينا؟ وبينت المصادر ان القرار به عدة تناقضات سيطالبون البورصة بإعادة النظر فيها، لنظرا لكونه غير صائب، على حد قول المصادر. واشارت المصادر الى ان الوسطاء سيناقشون مع ادارة البورصة عدة مقترحات متعلقة بتسوية المخالفات التي تمت على بعض شركات الوساطة خلال الفترة الماضية دون وقوع غرامات مالية او إدارية عليها.

خبراء لـ «الأنباء»: عودة التسويات أمر جيد لكن القرار يتضمن تناقضات حول غياب آلية الربط بين شركات الوساطة والمقاصة

الدويسان: مواد القرار ستؤدي إلى تراجع نسبة العمولات بشركات الوساطة

الشريعان: بعض مواد القرار تحتاج إلى إعادة للنظر لابتعادها عن الموضوعية

العجيل: البورصة حسمت القضية في الوقت المناسب ولكن هناك تحفظا عليه

محمود فاروق

اصدرت ادارة سوق الكويت للاوراق المالية قرارها بخصوص عودة التسويات المتعلقة بالاسهم والمبالغ النقدية بعدما اثار وقفها جدلا وسجالا واسعا بينها وبين شركات الوساطة، ما شكل احد العوامل التي ادت الى تدهور اوضاع البورصة خلال الايام الماضية لكن القرار الجديد ورغم انه يشكل خطوة جيدة باتجاه معالجة المشكلة الا انه واجه معارضة وانتقادا من جهة الوسطاء، وحسب استطلاع سريع لـ «الأنباء» بعد صدوره مع محللين ماليين بشركات الوساطة وادارة البورصة ظهر تباين واختلاف في ردة فعل كل منهما تجاه القرار وما سيؤول اليه خلال الفترة المقبلة، ، والتفاصيل في التحقيق التالي:

بداية اكد مدير عام شركة الرباعية للوساطة المالية احمد الدويسان ان قرار عودة التسويات والالتزامات المترتبة على التداول فيه عدة تناقضات متعلقة بامور التداول اليومية، مستشهدا بالمادة «1» التي تحدثت عن ضرورة التأكد من ملكية المتعاملين للاوراق المالية التي يرغبون في بيعها او شرائها ومدى قدرتهم على الوفاء بثمن الشراء رغم انه لا توجد آلية ربط بين شركات الوساطة وشركة المقاصة والبنوك المحلية لمعرفة رصيد العميل المالي. وتابع الدويسان حديثه قائلا أن المادة الرابعة من القرار تنص على عدم اجازة شركات الوساطة لتنفيذ الاوامر الصادرة من اصحاب الحسابات المدنية، مما يؤثر على تراجع نسبة العمولات في شركات الوساطة وعملها بشكل عام. واضاف انه على ادارة البورصة مجددا اعادة النظر في المواد الـ 9 للقرار حتى لا تستمر الآثار السلبية على تداولات السوق.

وفي السياق ذاته، قال نائب مدير عام شركة الاتحاد للوساطة المالية فهد الشريعان ان التسويات مكملة للعمل اليومي للبورصة وبالتالي لا يجوز تحميل جميع المسؤولية لشركات الوساطة دون الاخذ في الاعتبار عدم وجود الآليات التي تساعدها على تأدية عملها دون الوقوع في الاخطاء اليومية، مشددا على ضرورة اعادة النظر في القرار والسماح لشركات الوساطة بتأدية عملها دون تهديد بالعقوبات الصارمة التي تصل الى شطب الوسيط عن اخطاء بشرية ليست متعمدة. على الصعيد نفسه، قال عضو مجلس ادارة شركة الوسيط للاعمال المالية خليفة العجيل ان قرار ادارة البورصة وحسمها لقضية التسويات جيد، لكن هناك تحفظات وملاحظات على القرار يجب مراعاتها للنهوض بعملية التداول اليومي وذلك من خلال وضع آلية موحدة للربط بين شركات الوساطة والمقاصة سواء كانت عن طريق برنامج او ما شابه ذلك، ومن ثم تقييم التداول اليومي وحجم الاخطاء اليومية للوسطاء حيث ستنخفض الاخطاء بنسبة تصل الى 70٪ في حالة وجود الربط. واكد العجيل ان القرار جيد وسينعكس بالايجاب على التداولات، لكن يجب تعديل بعض مواده المتعلقة بشركات الوساطة وتعاملاتهم مع المتعاملين.

نقاط الخلاف بين البورصة وشركات الوساطة في قرار التسويات

□ **تلزم المادة الأولى من القرار بالتأكد من أن العميل لديه الأوراق المالية التي يرغب في بيعها وقدرته على الوفاء بثمن الأوراق التي يرغب في شرائها.**

□ ترى شركات الوساطة انه بمجرد ادخال رقم تداول العميل يمكن التأكد مما لديه من أسهم يرغب في بيعها، ولكن كيف يمكن التأكد من قدرة العميل على الوفاء بثمن الاسهم التي يشتريها، خاصة انه لا يوجد ربط بين حسابات العميل والمقاصة والبنوك، وبالتالي يصعب معرفة ما إذا كان لديه رصيد أم لا.

□ **المادة الرابعة من القرار لا تسمح للوسيط بتنفيذ الأوامر الصادرة من اصحاب الحسابات المدينة الا بعد ان يقوموا بالوفاء بما عليهم من التزامات.**

□ يرى الوسطاء ان هذه المادة جاءت بشكل مطلق حول الحسابات المدينة، اي ان هناك حسابا يمكن أن يكون مدينا بنحو 1000 دينار وآخر مدين بنحو 5 آلاف دينار وأكثر، واغلب المتداولين مدينون بمبالغ قليلة وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تأثر اعمال شركات الوساطة.

□ **تشير المادة السادسة الى انه في حال اخلال العميل سواء ان كان شخصا اعتباريا أو فردا يتعامل لحسابه أو لحساب مؤسساته الفردية بالتزاماته فإنه يقيد في قائمة خاصة، وإذا تكرر منه ذلك، فإنه يقيد في قائمة أخرى يحظر على من يرد اسمه فيها التعامل في البورصة.**

□ ترى شركات الوساطة ان هناك حالات كثيرة قد يخل العميل بالتزاماته لظروف خارجة عن ارادته، وبالتالي سيدخل ضمن قائمة الممنوعين من التداول، الأمر الذي سيؤثر على حجم اعمال شركات الوساطة.

محللون لـ «الأنباء»: تراجع البورصة بسبب غياب شفافية بيانات الجهاز المصرفي

عودة أسعار النفط إلى الارتفاع تدفع السوق للصعود من جديد

عمر راشد

سيطرت حالة التفاؤل «الحذر» على أوساط المتداولين بشأن أداء السوق خلال الأسبوع الجاري، على خلفية استمرار حالة الضبابية التي يعيشها الاقتصاد حاليا الممزوجة بعدد من العوامل السلبية التي عاشها الاقتصاد العالمي خلال الفترة الماضية.

عدد من المحللين أشاروا لـ «الأنباء» إلى أن السوق قد يلامس مستوى الـ 7000 نقطة إن لم يتم دعمه بأجواء تفاؤلية تعيد مستوى الثقة للمتداولين خاصة على أسهم الشركات القيادية والتي اهتزت بسبب ترقب نتائج النصف الأول لبعضها خاصة قطاع البنوك وكذلك الأخبار المتضاربة بشأن أن بعضها وصل إلى حد التناقض في الأخبار الخاصة بها مثل خبر صفقة زين في أفريقيا.

فالأخبار السلبية التي عاش في أجوائها السوق على مدى أسبوع، الأسوأ للسوق منذ شهر فبراير الماضي، كانت وراء فقدانه لجميع مكاسبه التي حققها منذ بداية العام والتي جعلت السوق يفقد 3,4٪ من قيمته على خلفية تراجع أسعار النفط إلى جانب تراجع مستوى الثقة بين المتداولين.

في البداية، أشار مدير إدارة الدراسات والبحوث في شركة المصالح الاستثمارية رزق الويز إلى أن عودة روح التشاؤم في السوق جاءت على خلفية صعوبة تحسن في الاقتصاديات العالمية على المدى المتوسط والتي غذتها بيانات منطقة اليورو المتشائمة بشأن البطالة ومعدلات التوظف وهي التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط وما أحدثته من أثر مباشر على أداء السوق باعتبار أسعار النفط المحرك الرئيسي للتنمية للسيولة في الأسواق المالية والتي تعد أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية لأوضاع الاقتصاد العالمي.

وتوقع الويز عودة ثقة مشروطة للسوق الأسبوع الجاري على خلفية توقع صدور بيانات إيجابية في الفترات القادمة تتعلق بالعمالة والاستهلاك وتحسن مستوى قطاع الخدمات والذي أظهر انكماشا في أميركا على غير المتوقع، مستدركا بأن تلك البيانات سوف ترفع أسعار النفط فوق مستوى الـ 60 دولارا للبرميل والذي سينعكس بدوره على أداء السوق، مع توقع إعلانات جيدة للربع الثاني والتحسن الكبير الذي شهده السوق.

وبالعودة إلى أسباب التراجع الحاد الذي شهده في الأسبوع الماضي، ألقى الويز بالمسؤولية كاملة على بنك الكويت المركزي الذي غابت عنه الشفافية في بيان وضع وأداء القطاع المصرفي في انكشافاته على شركتي سعد والقصيبي التي تعاني من ضائقة مالية خطيرة، موضحا أن ذلك جعل الكثير من صغار المتداولين يحجمون عن التداول على أسهم البنوك وترقبهم لنتائج النصف الأول.

ومن العوامل الأخرى المهمة، أشار الويز إلى أن هذا الانكشاف سوف يؤدي إلى تراجع ربحية البنوك على خلفية المخصصات على تلك المخصصات إذا ما تأكد عجز الشركتين عن دفع الأموال وهو أمر سيؤثر سلبا على وضعية البنوك في الفترة المقبلة وعزوف الكثير من الأفراد عن التداول عليها.

ويضيف الويز إن الأمر الأكثر صعوبة هو تخوف الكثير من المتداولين إلى عودة الثقة إلى مستويات انعدام الثقة إلى ما دون الـ 30 فلسا للعديد من الأسهم، على خلفية المعادلة السوقية غير العادلة للمؤشر والتي يتم بموجبها احتساب قيمة المؤشر صفقة بصفقة والتي تعطي أوزانا كبيرة لشركات قيمها السوقية صغيرة وعدد أسهمها محدود يمكن التلاعب بها من قبل المضاربين في إظهار تراجع حاد وهو ما أدى إلى الضغط على السوق بقوة وأدى لتراجعات حاد على جميع الأصعدة بفقدان المؤشر السعري 618 نقطة تمثل 7,6٪ منه، مع تحقيق المؤشر الوزني خسارة قدرها 46 نقطة تمثل 10٪ من قيمته.

وفي المقابل أدت الأخبار المتضاربة عن شركة زين إلى رفع قيمة التداول اليومي 416 مليونا بمتوسط تداول 83 مليون دينار مقارنة مع 323 مليون دينار بمتوسط تداول يومي 65 مليون دينار.

وبدوره، رأى المحلل والخبير الاقتصادي فهد الصقر أن السوق سيستمر في التراجع، مستندا إلى غياب المحفزات الإيجابية للسوق، موضحا أن حسم قضية التسويات الثلاثاء المقبل بين إدارة السوق وشركات الوساطة قد يؤدي إلى عودة التماسك مرة أخرى إلى السوق، متوقعا استمرار حالة التراجع في جلستي الأحد والاثنين على أن يعود السوق لحالة التماسك مرة أخرى في حال ورود أخبار إيجابية عن اتفاق إدارة السوق معها في المرحلة المقبلة.

ومن جهته، أبدى مدير عام شركة الرباعية للوساطة المالية أحمد الدويسان أن نتائج البنوك في النصف الأول قد تعيد السوق إلى مربع عدم الثقة الذي عانى منه قبل أشهر، منوها أن هناك أخبارا تتناقلها الأوساط الاستثمارية بصعوبة أوضاع البنوك في النصف الثاني على خلفية تراجع ربحية بعضها عن الربع الثاني.

وقال إن هناك حالة من القلق نلمسها في أوامر البيع والشراء التي ينفذها المتداولون على خلفية أخبار الشركات المتضاربة ومنها شركة زين التي تضررت كثيرا بتحقيقها خسائر سوقية ضخمة بلغت نسبتها 17,7٪ مقارنة بالأسبوع قبل الماضي حيث انخفض السهم من دينار و40 فلسا إلى دينار و20 فلسا تقريبا، موضحا أن الأخبار التي يحملها السوق في الأسبوع الحالي ستكون حاسمة في أداء السوق في الفترة المقبلة.

وأفاد المحلل المالي في شركة دربال للتحليل الفني يعقوب الباش بأن الأداء السلبي للسوق على مدى جلسات الأسبوع الماضي قد يدفع بالسوق إلى مستويات تراجع أخرى على خلفية انعدام الثقة وصعوبة تحقيق ارتفاعات في أسعار النفط تدفع السوق إلى الارتفاع مجددا، مشيرا إلى أن افتقار السوق للشفافية المطلوبة عن أوضاع الجهاز المصرفي والرؤية الضبابية التي تكتنف بيانات الربع الثاني للشركات هي ما ستدفع السوق لاستمرار مسلسل التراجع معولا أهمية كبيرة على أسعار النفط في تصحيح وضع السوق وبناء مراكز ثقة جديدة.

توقعات بتحقيق «مواد البناء» أرباحا بواقع 17 فلساً

8 ملايين دينار أرباح «المباني» في النصف الأول

منى الدغيمي

علمت «الأنباء» أن شركة المباني يتوقع أن تعلن قريبا عن أرباحها في النصف الأول من العام الحالي والتي تقدر بحوالي 8 ملايين دينار. وكانت أرباحها في الربع الأول من العام الحالي قد بلغت 4,7 ملايين دينار بما يعادل 11,4 فلسا للسهم. وقالت مصادر ان مجلس إدارة الشركة الكويتية لمواد البناء يتوقع أن يعلن بداية الأسبوع القادم عن أرباح لفترة النصف الأول من العام الحالي والتي تتراوح بين 17 و18 فلسا للسهم وكانت الشركة قد حققت أرباحا في الربع الأول من العام الحالي تقدر بنحو 244 ألف دينار ما يعادل 9,5 فلوس للسهم.

التراجع الحاد للسوق «فجّر» الاتهامات بين الأطراف والمعطيات الفنية سليمة

عاطف رمضان

وصفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» الخسائر التي تعرضت لها الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية مع نهاية التداولات خلال الأسبوع الماضي بـ «النزول الكارثي» بعد ان تبخرت اكثر من 12 مليار دولار من أموال المستثمرين. وأضافت المصادر ان هذا النزول قد نتج عنه عدد من الاتهامات المتبادلة من قبل بعض مديري المحافظ أو صغار المتداولين معتبرين ان «السوق الكويتي أصبح يسير وفقا لأهواء بعض الأشخاص»، ومستدلين على ذلك بأن المعطيات الفنية «سليمة» وعدد كبير من الشركات حققت أرباحا جيدة خلال الربعين الأول والثاني من العام الحالي وهي أمور جيدة لا تدعو الى النزول الكبير. وذكرت المصادر ان هناك «عدم شفافية» ولابد لادارة البورصة ان تحقق في «الطلبات أو الأوامر» التي يتم ادخالها حتى يتم القضاء على العروض الوهمية. ولفتت المصادر الى ان الوضع الذي تشهده البورصة حاليا لا يشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الكويت لكونه يهتم بعامل الشفافية. وأعربت المصادر عن استيائها من الأخبار التي تتسرب حول عمليات الاندماج والاستحواذ من قبل بعض الشركات ولا يتم الإعلان عنها الا «متأخرا»، الأمر الذي يتنافى مع مبدأ الشفافية. وكشفت المصادر لـ «الأنباء» ان هناك العديد من صغار المستثمرين يعتزمون الخروج من البورصة نهائيا حتى يتم تفعيل قوانين لحماية جميع شرائح المستثمرين «الصغار والكبار والمستثمر الأجنبي». وذكر البعض ان هناك اتفاقيات تتم بين بعض المستثمرين في الخفاء قبل التداول بيوم على سبيل المثال ويكون الضحية بالنهاية صغار المستثمرين في ظل «السكون الحكومي». وطالب البعض بضرورة العمل لإيجاد هيئة سوق المال وكذلك ابراز دور الهيئة العامة للاستثمار في مثل هذه الظروف للتدخل من خلال شراء الأسهم «المغرية بالشراء حاليا». وذكر تقرير اقتصادي ان الارتداد الحاد بين السالب والموجب هو سمة من سمات سلوكيات تداول ما بعد الأزمات المالية عندما يبدأ التعافي الهش الذي ينتكس وبشدة مع سماع أي أخبار رئيسية سيئة وهو أمر سيتكرر وان ما حدث من ارتداد في سوق الأسهم المحلي لا يخرج عن ذلك.